الروايات الشيعية
النافية لتحريف القرآن

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م

الروايات الشيعية
النافية لتحريف القرآن
دراسة وتحليل

بقلم
عبدالملك بن عبدالرحمن الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، فلا يخفى على المطلع المتابع كثرة ما كتب عن قضية تحريف القرآن عند الشيعة سواء بالنفي والإثبات، حتى أخذت مِساحة كبيرة في مجال التأليف والبحث والمناظرات، فتجد هذا يورد من الأدلة ما يثبت به عقيدة تحريف القرآن ونقصه عند الشيعة، وتجد آخراً ينفيها ويتبرأ منها لدفع التهمة عن مذهبه ومعتقده، وكثرت المؤلفات والردود بين هذا وهذاك.

وكان من بين تلك الجهود التي بُذِلت في الموضوع هي القيام بجرد الروايات الواردة عن الأئمة في مصادر الشيعة حول التحريف، فتوصلوا إلى نتيجة مهمة وخطيرة مفادها أن الروايات المثبتة للتحريف قد تجاوزت في عددها المئات بل ربما وصلت إلى الألف أو الألفين ـ كما صرح بذلك بعض علماء الشيعة المثبتين للتحريف ـ

وفي المقابل لم يعثروا على رواية واحدة صحيحة صريحة تنفي التحريف والنقص في القرآن.

ولا يخفى أن النتيجة التي أسفر عنها جرد الروايات تصبُّ في صالح المثبتين للتحريف لدرجة دفعتهم لمطالبة النافين له بروايات صحيحة صريحة عن الأئمة تنفي التحريف لتكون مستنداً لهم فيما يذهبون إليه، ولعله يكون مبرراً لهم فيما أقدموا عليه من مخالفة صارخة لتلك النصوص المستفيضة والمتواترة عن الأئمة التي صرحت بالتحريف[1]!!!

---

(١) لأن ما فعلوه من المخالفة لتصريحات الأئمة المعصومون بتحريف القرآن ونقصه في المئات من الروايات ـ على أقل تقدير ـ يُعَدُّ تناقضاً صارخاً مع ما يعتقدوه من وجوب اتباع تقريرات أئمتهم المعصومين وتحريم مخالفتهم!!
وإلى هذا المعنى أشار محققهم يوسف البحراني في معرض تفنيده دعوى تواتر القراءات السبعة بأن التسليم بتواترها يترتب عليه رد الأخبار الصحيحة الصريحة الدالة على تحريف القرآن، وهذا ما لا يتجرأ عليه من آمن بالله سبحانه ورسوله ﷺ والأئمة فقال في كتابه (الحدائق الناضرة) (٨ / ١٠٢ ـ ١٠٥): [ثم أقول: ومما يدفع ما ادعوه أيضاً استفاضة الأخبار بالتغيير والتبديل في جملة من الآيات من كلمة بأخرى زيادة على الأخبار المتكاثرة بوقوع النقص في القرآن والحذف منه كما هو مذهب جملة من مشايخنا المتقدمين والمتأخرين . . . **وفيه رد لهذه الأخبار على ما هي عليه من الصحة والصراحة والاشتهار** =

ومن هنا وجد علماء الشيعة النافين للتحريف أنفسهم ملزمين بالبحث في مصادرهم عن روايات تنفي التحريف ليعارضوا بها تلك الروايات ولتكون مبرراً لهم فيما ذهبوا إليه من نفي التحريف، وبعد البحث والتنقيب في آلاف الروايات الواردة في مصادرهم أخرجوا لنا روايتين اعتمدوهما كدليلٍ روائي عن الأئمة يثبت عدم التحريف.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تلكما الروايتين بدراسة كل من السند والمتن لعلنا نصل من خلال ذلك إلى القول الفصل فيهما والمتمثل بالسؤال التالي:

هل يصح الاستدلال بهاتين الروايتين على نفي تحريف القرآن أم لا؟

وسيجد القارئ الجواب الشافي على هذا السؤال من خلال الخوض في دراسة هاتين الروايتين وكما يلي:

= وهذا مما لا يكاد يتجرأ عليه المؤمن بالله سبحانه ورسوله (صلى الله عليه وآله) والأئمة الأطهار (عليهم السلام)].

الرواية الأولى

وهي الرواية الواردة في كتاب أصول الكافي ونصها كما يلي:

[علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس وعلي بن محمد، عن سهل ابن زياد أبي سعيد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النِّساء: ٥٩] فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام: فقلت له: **إن الناس يقولون**: فما له لم يسم عليا وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عز وجل؟ قال: فقال: **قولوا لهم**: إن رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثاً ولا أربعا، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة ولم يسم لهم من كل أربعين درهما درهم، حتى كان رسول الله صلى الله عليه

وآله هو الذي فسر ذلك لهم، ونزل الحج فلم يقل لهم: طوفوا أسبوعا حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النِّساء: ٥٩] ـ ونزلت في علي والحسن والحسين ـ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: في علي: من كنت مولاه، فعلي مولاه ...][١].

ووجه الدلالة في هذه الرواية هو أن الإمام الصادق قد أقرَّ كلام المعترض بعدم ذكر اسم علياً وأهل بيته في القرآن الكريم، ومن ثم تكون الرواية دليلاً صحيحاً عن الأئمة يثبت عدم ذكر اسم الإمام في القرآن لتطرح في مقابله جميع الروايات التي تقول أن اسم الإمام كان مذكوراً في القرآن ولكن تم إسقاطه وحذفه بالتحريف.

وقد استدل بهذه الرواية عدة من علمائهم على نفي التحريف ومنهم:

١ ـ قال آيتهم العظمى وزعيم حوزتهم العلمية أبو القاسم الخوئي: [**ويعارض جميع هذه الروايات صحيحة أبي بصير المروية في الكافي**. قال: سألت

(١) أصول الكافي، لثقتهم محمد بن يعقوب الكليني، (١/٢٨٦ ـ ٢٨٨)، باب (ما نص الله ﷺ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحدا فواحدا)، الحديث رقم (١).

أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النِّساء: ٥٩]. قال: فقال نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين ـ ع ـ فقلت له: إن الناس يقولون فما له لم يسم عليا وأهل بيته في كتاب الله. قال عليه السلام: فقولوا لهم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثاً، ولا أربعاً، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي فسر لهم ذلك... ". **فتكون هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات**، وموضحة للمراد منها، وأن ذكر اسم أمير المؤمنين عليه السلام في تلك الروايات قد كان بعنوان التفسير، أو بعنوان التنزيل، مع عدم الأمر بالتبليغ][(١)].

٢ ـ يقول علامتهم وحجتهم محمد باقر الحكيم: [**ومن هذه القرائن هذا النص الذي يتحدث عن عدم وجود اسم علي في القرآن**: "عن أبي بصير قال سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النِّساء: ٥٩] فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين (عليهم السلام) فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسم

(١) كتاب البيان في تفسير القرآن، لآيتهم العظمى أبي القاسم الخوئي، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

عليا وأهل بيته (عليهم السلام) في كتاب الله عز وجل؟ قال: فقال: قولوا لهم: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثا وأربعاً حتى كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة ولم يسم لهم من كل أربعين درهما درهم...". **وهذا الحديث يكون واضحا للمعنى المراد من الأحاديث التي ساقتها الشبهة ومقدما عليها لأنه يقف منها موقف المفسر وينظر إلى موضوعها ويوضح عدم ذكر القرآن لأسماء الأئمة صريحا**][1].

المناقشة:

وستكون من جهتين هما:

الجهة الأولى: في دلالة أهم ألفاظ الرواية

قبل الخوض في مناقشة مضمون الرواية لا بد من الإشارة إلى أن الرواية وردت بسندين[2] هما:

١ ـ علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس

(١) كتاب علوم القرآن، لشيخهم وحجتهم محمد باقر الحكيم، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) أنبه القارئ إلى أن السند الثاني للرواية قد ذكره الكليني في نهاية الرواية.

وعلي بن محمد، عن **سهل ابن زياد أبي سعيد،** عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال سألت أبا عبدالله عليه السلام...

٢ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد والحسين بن سعيد عن النضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي، عن أيوب بن الحر وعمران بن علي الحلبي، عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام ...

وبالنسبة للسند الأول فالكثير يضعفه بسبب سهل بن زياد الذي صرح الخوئي بضعفه في عدة مواضع(١)، ومع ذلك فهو غير ضار بالرواية لأن السند الثاني صحيح كما صرح بذلك الخوئي(٢) والبهبودي والمجلسي في كلامهم عن سند الرواية.

وعليه فإن الرواية صحيحة السند ومن ثم لن يكون لنا كلام في سندها، بل سيكون فقط عن متنها لبيان المراد منها على وجه الدقة والتحليل العلمي وكما يلي:

إن دلالة الحديث على إقرار الإمام المعصوم لعدم

---

(١) وذلك في كتابه (معجم رجال الحديث) وباقي كتبه الفقهية.

(٢) إذ عبَّر عنها بـ "**صحيحة أبي بصير**" وذلك في كتابه (البيان في تفسير القرآن) ص ٢٣١.

ورود ذكر اسم الإمام وأهل بيته في القرآن ثابت لا شك فيه، ولكن المتأمل في الحديث سيجد بأنه يدور حول اعتراض نقله أبو بصير مفاده عدم التسليم بنزول الآية في علي والحسن والحسين لأنها لو كانت نازلة فيهم لصرح الله تعالى بذكر أسمائهم.

ومن هنا خرج الجواب على هذا الاعتراض بإيراد التبرير لعدم ذكر أسمائهم في القرآن بقياسها على الصلاة والزكاة بعدم ورود تفاصيلها في القرآن وإنما ذكرت في السنة.

ولكن النقطة الجوهرية تكمن بمعرفة الجهة التي صدر منها الاعتراض هل هم أتباعه الشيعة أو المخالفون لهم من سائر المسلمين؟

فإن كان صادراً من الشيعة فيكون الاستدلال بالرواية تاماً بتقرير المعصوم على عدم ذكر أسماء الأئمة في القرآن.

وأما إن كان صادراً من غير الشيعة ممن يخالفهم من سائر المسلمين فلا شك أن جوابه كان خارجاً مخرج التقية والذي يفرض عليه إخفاء معتقده في تحريف القرآن بأن الله تعالى قد ذكر أسماء الأئمة في القرآن ولكن الصحابة أسقطوها طمساً للحق وإخفاءاً لحق الأئمة في الإمامة، ومن ثم كان جوابه وفق عقيدة المعترض بخلو القرآن من أسماء الأئمة.

ومن تأمل بألفاظ الحديث سيستيقن بأن المعترض كان من غير الشيعة والدليل على ذلك قرائن عديدة، منها:

القرينة الأولى:

إن الاعتراض صادر من شخص لا يسلم بنزول الآية في الأئمة ومعلوم أن كل الشيعة مُسَلِّمين بكون الآية نازلة فيهم حصراً ومن ثم يعدون الآية من أقوى الأدلة القرآنية على إمامتهم، وهو قرينة قوية على أن المعترض لم يكن شيعياً، بدليل أن علامتهم المجلسي قد صاغ الاعتراض على لسانهم فقال: [أي لو كانوا مقصودين بالآية لسماهم بخصوصهم وأسمائهم][(١)].

القرينة الثانية:

إن الإمام قد لقَّن أتباعه الشيعة ـ ولم يحصر التلقين بأبي بصير الناقل للاعتراض ـ هذا الجواب ليقولوه أينما تعرضوا لهذا الإيراد من المنكرين لنزول الآية في الأئمة، والدليل في جوابه قال "**قولوا لهم**" ولو كان المراد تلقين أبو بصير فقط لقال: "**قل لهم**".

القرينة الثالثة:

أن لفظ الناس في اصطلاح الشيعة يطلق في الغالب

---

(١) كتاب مرآة العقول، لعلامتهم محمد باقر المجلسي، (٣/٤).

على سائر المسلمين من غير الشيعة، والدليل على مرادهم هذا المعنى من ذاك اللفظ هو ما ورد صريحاً في كثير من الروايات وتصريحات علمائهم ومنها:

أولاً: دلالة الروايات

إن المتأمل في الروايات سيجد أن مصطلح "الناس" يذكر غالباً في مقابل الشيعة ومن هذه الروايات ما يلي:

١ - [عن أبي مسروق عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: قلت: إنا نكلم **الناس** فنحتج عليهم بقول الله ﷻ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النِّساء: ٥٩] فيقولون: نزلت في أمراء السرايا، فنحتج عليهم بقوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [المَائدة: ٥٥] إلى آخر الآية، فيقولون: نزلت في المؤمنين، ونحتج عليهم بقول الله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ [الشّورى: ٢٣] فيقولون: نزلت في قربى المسلمين، قال: فلم أدع شيئاً مما حضرني ذكره من هذه وشبهه إلا ذكرته، فقال لي إذا كان ذلك فادعهم إلى المباهلة ...][(١)].

ومن تأمل في هذه الرواية سيجد بأنها تنطبق تمام

(١) كتاب الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني، (٥١٣/٢ ـ ٥١٤).

المطابقة على تلك الرواية المستدل بها لأنها في مقام ذكر الناس ونفيهم أن تكون آية إطاعة أولي الأمر قد نزلت في الأئمة، **فتأمل الاعتراض الصادر من الناس هناك بمنع دلالة الآية وتأمل اعتراضهم هنا على نفس الآية وكيف ختم الإمام الرواية بطلبه من الشيعة أن يباهلوهم في ذلك.**

ولو تأمل العقلاء المنصفين في هذه الرواية لوجدوها كافية لإثبات أن الناس في تلك الرواية هم سائر المسلمين من غير الشيعة.

٢ ـ [عن عيسى بن السري أبي اليسع قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السلام): أخبرني بدعائم الاسلام التي لا يسع أحدا التقصير عن معرفة شئ منها ... وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): من مات ولا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان عليا (عليه السلام) وقال الآخرون: كان معاوية، ثم كان الحسن (عليه السلام) ثم كان الحسين (عليه السلام) وقال الآخرون: يزيد بن معاوية وحسين بن علي ولا سواء ولا سواء قال: ثم سكت ثم قال: أزيدك؟ فقال له حكم الأعور: نعم جعلت فداك قال: ثم كان علي بن الحسين ثم كان محمد بن علي أبا جعفر وكانت **الشيعة**

قبل أن يكون أبو جعفر وهم لا يعرفون مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم حتى كان أبو جعفر ففتح لهم وبين لهم مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم حتى صار **الناس** يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى **الناس** وهكذا يكون الأمر....][١].

تأمل معي هذه الرواية لتجد أن المراد بالناس هم غير الشيعة بدليل ذكرهم إياهم في مقابل الشيعة، وأكده دلالته في هذا الحديث علامتهم وخاتمة محدثيهم محمد باقر المجلسي فقال: [والمراد بالناس في الموضعين علماء المخالفين ورواتهم][٢].

٣ - [عن سعيد الأعرج قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: طلق ابن عمر امرأته ثلاثا وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله فأمره أن يراجعها، **فقلت: إن الناس يقولون**: إنما طلقها واحدة وهي حائض فقال: فلأي شئ سأل رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان هو أملك برجعتها؟ كذبوا ولكنه طلقها ثلاثا فأمره رسول الله

(١) المصدر السابق، (٢/٢٠ - ٢١).
(٢) مرآة العقول، لعلامتهم محمد باقر المجلسي، (٧/١١٢).

صلى الله عليه وآله أن يراجعها، ثم قال: إن شئت فطلق وإن شئت فأمسك][1].

وقد علق على الرواية محقق الكتاب علي أكبر غفاري بقوله: [أراد بالناس العامة].

٤ ـ [عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السلام): إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال: كذبوا أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد][2].

ولا يخفى على المطلع أن هذه المقولة بنزول القرآن على سبعة أحرف هي من أهل السنة، ليعلم أن مراده بالناس هم أهل السنة.

٥ ـ [عن معمر بن (عطاء ابن) وشيكة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يصلح الناس في الطلاق إلا بالسيف ولو وليتهم لرددتهم فيه إلى كتاب الله عز وجل][3].

وعلق محقق الكتاب علي أكبر غفاري على هذه الرواية بقوله: [أراد بالناس المخالفين من المتسمين بأهل

(١) الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني، (٢/٦٣٠).
(٢) المصدر السابق، (٦/٥٩).
(٣) المصدر السابق، (٦/٥٦ ـ ٥٧).

السنة فإنهم أبدعوا في الطلاق أنواعا من البدع مخالفة للكتاب والسنة. يعملون بها اقتداء بأئمتهم].

٦ ـ [عن حسين بن عمر بن يزيد، عن أبيه قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: من اتهم أخاه في دينه فلا حرمة بينهما ومن عامل أخاه بمثل ما عامل به الناس فهو برئ مما ينتحل][١].

وعلق على الرواية محقق الكتاب علي أكبر غفاري: [المراد بالناس المخالفون].

٧ ـ [عن علي بن مهزيار قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): جعلت فداك زيارة الرضا (عليه السلام) أفضل أم زيارة أبي عبدالله الحسين عليه السلام؟ فقال: زيارة أبي أفضل وذلك أن أبا عبدالله (عليه السلام) يزوره كل **الناس** وأبي لا يزوره إلا **الخواص من الشيعة**][٢].

٨ ـ [عن حبة العرني، قال: "قال أمير المؤمنين (عليه السلام): كأني أنظر إلى **شيعتنا** بمسجد الكوفة، قد ضربوا الفساطيط يعلمون **الناس** القرآن كما أنزل، أما إن قائمنا إذا قام كسره، وسوى قبلته"][٣].

---

(١) المصدر السابق، (٢/٣٦١).

(٢) المصدر السابق، (٤/٥٨٤).

(٣) كتاب الغيبة، لمحمد بن إبراهيم النعماني، ص ٣٣٣.

٩ - [عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: قلت له: أرأيت قول الله عز وجل: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] فقال: إنما لم يحل له النساء التي حرم الله عليه في هذه الآية: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] في هذه الآية كلها ولو كان الأمر كما يقولون لكان قد أحل لكم ما لم يحل له هو لأن أحدكم يستبدل كلما أراد ولكن ليس الأمر كما يقولون **أحاديث آل محمد (صلى الله عليه وآله) خلاف أحاديث الناس** إن الله عز وجل أحل لنبيه (صلى الله عليه وآله) أن ينكح من النساء ما أراد إلا ما حرم عليه في سورة النساء في هذه الآية][1].

١٠ - [عن عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: اتقوا على دينكم فاحجبوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له، إنما أنتم في الناس كالنحل في الطير لو أن الطير تعلم ما في أجواف النحل ما بقي منها شئ إلا أكلته ولو أن الناس علموا ما في أجوافكم أنكم تحبونا أهل البيت لأكلوكم بألسنتهم ولنحلوكم في السر والعلانية، رحم الله عبداً منكم كان على ولايتنا][2].

(١) كتاب الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني، (٣٩١/٥).
(٢) المصدر السابق، (٢١٨/٢).

تلك عشرة كاملة تبين بما لا يدع مجالاً للشك في أن المتبادر من لفظ الناس في الروايات هم سائر المسلمين من غير الشيعة.

ثانياً: تصريحات علمائهم

وهي تصريحات تؤكد تلك الحقيقة المتمثلة بكون المراد من لفظ الناس في الروايات هم سائر المسلمين من غير الشيعة، ومنها:

١ - يقول محدثهم ومحققهم يوسف البحراني: [المعلوم أن المراد بالناس هم العامة ـ خذلهم الله تعالى ـ][1]، وقال أيضاً: [فالمشهور الاستحباب والقول الآخر الوجوب ويشير إلى ذلك قوله (عليه السلام) في صحيحة حكم بن حكيم "إن الناس يقولون يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل" فإن المراد بالناس هم المخالفون][2].

٢ - يقول محدثهم وعلامتهم محمد باقر الخوانساري: [يمكن أن يستفاد من تضاعيف الأخبار أن يكون ذلك اصطلاحاً بالخصوص من الأئمة الأطهار عليهم صلوات الله العزيز الغفار **حيث ترى أنهم**

(١) كتاب الشهاب الثاقب، لمحققهم يوسف البحراني، ص ٢٥٩.

(٢) كتاب الحدائق الناضرة، لمحققهم يوسف البحراني، (١٢٨/٣ ـ ١٢٩).

يطلقون كثيراً (العامة والناس) على أعدائهم ومخالفيهم ولازم ذلك أن يكون اصطلاحهم المستباح تعين الخاصة لزمرة شيعتهم ومتابعيهم، بل الظاهر أنهم لا يطلقون هذه اللفظة إلا على خصوص الإمامية الاثنى عشرية في مقابلة سائر الفرق من الشيعة وأهل السنة الغوية][١].

٣ ـ يقول خاتمة محدثيهم محمد باقر المجلسي: [الكون في الأخيرين ظهور أمره ورجوع الناس إليه وقيل كان ناقصة والظرف خبره، والمراد بالناس في الموضعين علماء المخالفين[٢] ورواتهم"][٣].

٤ ـ يقول علامتهم محمد صالح المازندراني: [قوله: (رحم الله عبداً حبّبنا إلى الناس ولم يبغضنا إليهم) المراد بالناس المخالفون وأصحاب الدولة

---

(١) كتاب روضات الجنات، لعلامتهم محمد باقر الخوانساري، (٦/٢٨٦).

(٢) ومرادهم بمصطلح المخالف هو كل مسلم لا يعتقد بعقيدة الشيعة الإمامية، كما اعترف بذلك علامتهم زين الدين االعاملي المقلب عندهم بالشهيد الثاني حيث قال في كتابه (الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية) (١/٤٢٨):[المخالف وهو غير الاثني عشري من فرق المسلمين].

(٣) كتاب بحار الأنوار، لعلامتهم محمد باقر المجلسي، (٦٥/٣٤٠).

الباطلة][1]، وقال أيضاً: [قوله: (يا أبا عبيدة، الناس مختلفون في إصابة القول وكلهم هالك) أراد بالناس غير الشيعة بقرينة قوله: وكلهم هالك][2].

٥ ـ يقول محققهم الدماد: [التقية للأصحاب حتى يعملوا بما لا يوافق فتوى أئمة الشيعة عليهم السلام فلا يعرفهم الناس بالتشيع بل بمسلك آخر غير مسلكهم عليهم السلام ومسلك فقهاء العامة (خذلهم الله)][3].

٦ ـ يقول آيتهم العظمى أبو القاسم الخوئي: [ويؤيد ذلك بل يدل عليه ما رواه الصدوق "قده" عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي من أنه ورد عليه فيما ورد (عليه) من جواب مسائله عن محمد بن عثمان العمري (قدس الله روحه): وأما ما سألت عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فلأن كان كما **يقول الناس ـ أي المخالفون ظاهراً** ـ أن الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان فما أرغم أنف الشيطان بشئ أفضل من الصلاة فصلها وأرغم

(١) كتاب أصول الكافي، لعلامتهم محمد صالح المازندراني، (٣٠٧/١٢).

(٢) المصدر السابق، (١٠٦/٧).

(٣) كتاب الصلاة، لمحققهم محمد الباقر الداماد، ص ٢٢.

أنف الشيطان][1]، وقال أيضاً: [كما ورد في رواية زيد الشحام عن أبي عبدالله (ع) أنه قال: يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم، صلوا في مساجدهم وعودوا مرضاهم واشهدوا جنائزهم وإن استطعتم أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا فإنك إذا فعلتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفرية، رحم الله جعفرا ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه، وإذا تركتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر ما كان أسوء ما يؤدب أصحاب][2].

٧ ـ يقول آيتهم العظمى محمد صادق الروحاني: [نعم في صحيح زرارة عن الإمام الباقر (عليه السلام): كان الناس يقلدون الغنم والبقر وإنما تركه الناس حديثا ويقلدون بخيط وسير. ولكنه لا يدل على المطلوب، لاحتمال أن يكون المراد بالناس المخالفين، فالأحوط الاقتصار على النعل][3].

هذه خلاصة القرينة الثالثة التي تثبت أن جواب الإمام ـ بتقريره لعدم ورود أسماء الأئمة في القرآن ـ قد

---

(١) كتاب الصلاة، لآيتهم العظمى أبي القاسم الخوئي، (٥٣٨/١).
(٢) المصدر السابق، (٣١٧/٤).
(٣) فقه الصادق، لآيتهم العظمى محمد صادق الروحاني، (٢٤٤/١٠).

خرج مخرج التقية لأن المعترض كان من غير الشيعة ومن ثم لا يسعه التصريح بعقيدته بورود أسماء الأئمة في القرآن وأُسقِطَت منه بالتحريف.

القرينة الرابعة:

بما أن الكليني قد روى روايات عديدة في كتابه الكافي تثبت ورود أسماء الأئمة في القرآن، فهي معارضة لهذه الرواية النافية لذلك بمعنى أن هناك تعارضاً في الروايات يحتم علينا الجمع فيما بينها كما هو ثابت في باب التعارض والترجيح، لأن إعمال جميع الروايات من خلال الجمع بينها أولى من طرح بعضها[1]، ويكون وجه الجمع بينها على النحو التالي:

إن الروايات التي أثبتت ورود أسماء الأئمة في القرآن كان الخطاب فيها موجهٌ إلى الشيعة حيث صرح الإمام فيها بعقيدته في تحريف القرآن، بينما الرواية التي نفت ورود أسمائهم بالقرآن كانت موجهة لأهل السنة وسائر المسلمين المخالفين للشيعة لأنهم يعتقدون بعدم ورود أسماء الأئمة في القرآن.

---

(١) لا سيما وأن الروايات المثبتة لورود أسماء الأئمة في القرآن يصل عددها إلى العشرات، بينما الرواية النافية هي واحدة فقط.

وهذا الجمع هو الصواب الواجب اتباعه جمعاً بين الروايات لأن فيه تنزيهاً لثقتهم الكليني من تهمة التخبط بروايته للمتناقضات[١]!!!

القرينة الخامسة:

هناك رواية جاءت بكلمة الفصل في بيان المعنى الذي تضمنته روايتنا المبحوث عنها، والتي نصها: [عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه][٢].

إن هذه الرواية كشفت لنا عن ضابطة كلية في منتهى الأهمية والمتمثلة بكون ما خرج من الأئمة يوافق ما عليه عقائد الناس[٣] فهو خرج من الأئمة مخرج الخوف والتقية ليدفعوا به الضرر عن أنفسهم وعن

(١) بل إن في هذا الحمل ـ في ضوء معتقداتهم ومروياتهم ـ تنزيهاً للصادق رضي الله عنه من التناقض المتمثل في تصريحه بعقيدتين متناقضتين!!!

(٢) كتاب الاستبصار، لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، (٣١٨/٣)، وكتاب تهذيب الأحكام للطوسي أيضاً (٩٨/٨).

(٣) ومن اللطائف أن هذه الرواية قد عبَّرت عن المخالفين للشيعة بـ "**الناس**"، لتعطي دليلاً يُضاف إلى ما تقدم على أن المراد بالناس في رواياتهم هم سائر المسلمين المخالفين للشيعة.

شيعتهم، وما خرج منهم يخالف ما عليه الناس فهو يمثل حقيقة معتقدهم إذ لا خوف فيه ولا تقية[(١)].

---

(١) إن هذه الرواية قد اعتمد عليها كبار علماء الشيعة ومحققيهم للترجيح بين الأخبار المتعارضة بأن يتركوا الخبر الموافق لأهل السنة ويأخذوا بالخبر المخالف لهم، وإليك بعض من اعتمدها من علمائهم:

أ ـ يقول علامتهم الحلي في كتابه (مختلف الشيعة) (٣٩٥/٧): [قال: واستدل أيضاً ابن سماعة بما رواه عبيد بن زرارة، عن الصادق ـ عليه السلام ـ قال: ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه. والقول بأن الخلع يقع به بينونة يشبه قول الناس، فينبغي أن يكون محمولا على التقية].

ب ـ يقول آيتهم العظمى الخميني في رسائله (٨٢/٢): [فيمكن أن يكون المراد من الأمر هو الأوامر الواردة في الخبرين المتعارضين ولا تدل على ورود امر بالاخذ بخلافهم ابتداء وفي غير صورة التعارض. ومنها ما عن الشيخ بإسناده عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله قال: ما سمعته منى يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعت منى لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه » لا يبعد ان يكون مراده من شباهة قول الناس هي الشباهة في آرائهم وأهوائهم كالقول بالجبر والقياس والفتاوى الباطلة المعروفة منهم كالقول بالعول والتعصيب].

ج ـ يقول آيتهم العظمى محمد صادق الروحاني في كتابه (زبد الأصول) (٣٥٦/٤): [ومنها: خبر عبيد بن زرارة عنه (ع) ما سمعته منى يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعت منى لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه. وهذه بأجمعها متفقة على الترجيح =

وبموجب هذه الضابطة الكلية نجد أن قول الإمام هنا بنفي ورود أسماء الأئمة في القرآن قد خرج مخرج التقية لأنه يوافق عقيدة المخالفين للشيعة، أي أن خوف الضرر على نفسه وعلى شيعته فرض عليه عدم الإفصاح عن حقيقة معتقده فيه ـ بدليل أن الكلام كان موجه إلى الناس المعترضين وهم من غير الشيعة كما أثبتناه سلفاً ـ ويكون القول الآخر للإمام في الروايات الأخرى ـ المتمثل بإثباته ورود أسماء الأئمة في القرآن وإسقاطها

= بمخالفة العامة بالسنة مختلفة ـ من مخالفة العامة ـ وما لا يشبه قول الناس ـ ومخالفة القوم ـ والمراد واحد].

د ـ وأخيرا يقول عالمهم مرتضى العسكري في كتابه (معالم المدرستين) (٢٦٩/٣):[وعلى ما ذكرنا في هذه البحوث من الصحيح ان نترك من الحديثين المتعارضين ما وافق اتجاه مدرسة الخلفاء. ولما كان اتباع مدرسة الخلفاء كثيرا ما يسألون أئمة أهل البيت عن تلك المسائل في مجالس عامة حيث لم يكن بمقدور الأئمة حينذاك ان يبينوا حكم الله وسنة الرسول في مورد السؤال والذي كان مخالفا لاجتهاد مدرسة الخلفاء، صونا لدمائهم ودماء شيعتهم، وكانوا مكرهين أحيانا على الإجابة بما يوافق رأي مدرسة الخلفاء، حتى إذا أتيح لهم فرصة الإجابة دونما تقية، بينوا حكم الله وسنة الرسول في المسألة فمن ثم ورد بعض الأحاديث عنهم في مسألة واحدة مختلفة في بيان الحكم كما صرح به الإمام الصادق وقال: ما سمعته مني يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه].

من قبل المُحَرِّفين ـ يمثل العقيدة الحقيقة لأئمة الشيعة لأنه يخالف ما عليه الناس ومن ثم خلوِّه من المداراة والمجاراة لما يعتقده سائر المسلمين من غير الشيعة.

القرينة السادسة:

وهي التي لو تأملها المنصف لوجدها كافية في إثبات كون نفي المعصوم ـ وهو بزعمهم الإمام جعفر الصادق ﷺ وأرضاه ـ لورود أسماء الأئمة في القرآن هو للتقية والمداراة لمعتقد المسلمين من غير الشيعة، والمتمثلة **برواية وردت عندهم بسند صحيح** عن أبيه محمد الباقر ـ وهو معصوم أيضاً عندهم ـ يطعن فيها بصيغة الآية المستدل بها في روايتنا ـ وهو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النِّساء: ٥٩] ـ فهو يرى أن صيغتها المكتوبة في مصاحف المسلمين محرفة وغير صحيحة ليعقبها بالنص الحقيقي الغير محرف في نظره، وإليك نص الرواية كما أوردها الكليني في الكافي[١]:

علي بن إبراهيم، عن أبيه عن ابن أبي عمير، عن

(١) كتاب الكافي، لثقتهم محمد بن يعقوب الكليني، (٨/١٨٤ ـ ١٨٥) رقم الحديث (٢١٢).

عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية قال: تلا أبو جعفر (عليه السلام) ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] **فإن خفتم تنازعا في الأمر فارجعوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولي الأمر منكم**، ثم قال: كيف يأمر بطاعتهم ويرخص في منازعتهم إنما قال ذلك للمأمورين الذين قيل لهم: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

فإن كان معتقد إمامهم المعصوم في هذه الرواية الصحيحة هو التشكيك بصحة ألفاظ الآية المثبتة في المصاحف، فلا شك أن إقرار الصادق بصحة ألفاظها في روايتنا كان من باب التقية والمداراة لغير الشيعة من المسلمين، ومن ثم تراه قد سلَّم لهم بصحة ألفاظها ولم يفصح عن معتقده بكونها محرفة في ألفاظها كما نصت عليه الرواية عن الباقر.

❊ ❊ ❊

وهكذا تبين لنا من خلال هذه القرائن الست أن جواب الإمام ـ أي تسليمه بعدم ورود أسماء الأئمة في القرآن ـ كان خارجاً مخرج التقية لأن المعترض كان من المخالفين للشيعة، ومن ثم لا يسعه الكشف عن حقيقة معتقده بورود أسماء الأئمة في القرآن ولكنها أُسقِطَت منه بالتحريف.

الجهة الثانية: في التسليم بنفيها أسماء الأئمة في القرآن

والكلام في هذه الجهة يكون بعد التسليم الجدلي بكون الرواية دلت على نفي الإمام لورود أسماء الأئمة في القرآن وأنها لم تكن خارجة من باب المجاراة بل تمثل حقيقة معتقدهم، فحتى مع هذا التسليم فهي لا تصلح لنفي مطلق التحريف الذي أثبتت الروايات وقوعه في القرآن، لأن التحريف الذي نصت عليه رواياتهم لم يكن مقصوراً على حذف أسماء الأئمة من القرآن، بل هو أعم من ذلك وأوسع إذ في بعضها حذف أسماء المنافقين التي كانت واردة في القرآن، وفي بعضها تغيير كلمة "**أئمة**" إلى "**أمة**" وغيرها من سائر التحريفات التي يقف على تفصيلها من رجع إلى روايات التحريف الكثيرة جدا في مصادر الحديث عند الشيعة.

ومعلوم أن هذه الأنواع من التحريف ثابتة ولا يمكن نفيها حتى بتسليم ثبوت دلالة روايتنا المبحوث عنها، لأنها صالحة فقط لنفي التحريف بإسقاط أسماء الأئمة في القرآن ولا تصلح لنفي سائر أنواع التحريف الأخرى الذي أثبتته باقي الروايات المستفيضة بل المتواترة على ما صرح به علماء الشيعة ممن تتبعوها وحاولوا إحصاءها!!!

❁ ❁ ❁

هذا أهم ما يتعلق بهذه الرواية من دراسة وتحقيق والذي أسفر عن عدم صلاحيتها للاستدلال على نفي ورود أسماء الأئمة في القرآن، فضلاً عن عدم صلاحيتها لنفي سائر أنواع التحريف اللفظي الذي نصت عليه الروايات الأخرى.



الرواية الثانية

وهي طويلة جدا وردت في كتاب الروضة من كتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني، والتي سأضطر لنقلها بنصها الكامل ومن ثم دراسة سندها ومتنها وكما يلي:

[(رسالة أبي جعفر (عليه السلام) إلى سعد الخير) ١٦ ـ محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عمه حمزة بن بزيع، والحسين بن محمد الأشعري، عن أحمد بن محمد بن عبدالله، عن يزيد بن عبدالله، عمن حدثه قال: كتب أبو جعفر (عليه السلام) إلى سعد الخير:

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد فإني أوصيك بتقوى الله فإن فيها السلامة من التلف والغنيمة في المنقلب إن الله عز وجل يقي بالتقوى عن العبد ما عزب عنه عقله ويجلي بالتقوى عنه عماه وجهله، وبالتقوى نجا

نوح ومن معه في السفينة و صالح ومن معه من الصاعقة، وبالتقوى فاز الصابرون ونجت تلك العصب من المهالك ولهم إخوان على تلك الطريقة يلتمسون تلك الفضيلة، نبذوا طغيانهم من الايراد بالشهوات لما بلغهم في الكتاب من المثلات، حمدوا ربهم على ما رزقهم وهو أهل الحمد وذموا أنفسهم على ما فرطوا وهم أهل الذم وعلموا أن الله تبارك وتعالى الحليم العليم إنما غضبه على من لم يقبل منه رضاه وإنما يمنع من لم يقبل منه عطاه وإنما يضل من لم يقبل منه هداه، ثم أمكن أهل السيئات من التوبة بتبديل الحسنات، دعا عباده في الكتاب إلى ذلك بصوت رفيع لم ينقطع ولم يمنع دعاء عباده فلعن الله الذين يكتمون ما أنزل الله وكتب على نفسه الرحمة فسبقت قبل الغضب فتمت صدقا وعدلا، فليس يبتدئ العباد بالغضب قبل أن يغضبوه وذلك من علم اليقين وعلم التقوى وكل أمة قد رفع الله عنهم علم الكتاب حين نبذوه وولاهم عدوهم حين تولوه **وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرَّفوا حدوده** فهم يروونه ولا يرعونه والجهال يعجبهم حفظهم للرواية والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية وكان من نبذهم الكتاب أن ولوه الذين لا يعلمون فأوردوهم الهوى وأصدروهم إلى الردى وغيروا عرى الدين، ثم ورثوه في السفه والصبا فالأمة يصدرون

عن أمر الناس بعد أمر الله تبارك وتعالى وعليه يردون، فبئس للظالمين بدلا ولاية الناس بعد ولاية الله وثواب الناس بعد ثواب الله ورضا الناس بعد رضا الله فأصبحت الأمة كذلك وفيهم المجتهدون في العبادة على تلك الضلالة، معجبون مفتونون، فعبادتهم فتنة لهم ولمن اقتدى بهم وقد كان في الرسل ذكرى للعابدين إن نبيا من الأنبياء كان يستكمل الطاعة، ثم يعصي الله تبارك وتعالى في الباب الواحد فخرج به من الجنة وينبذ به في بطن الحوت، ثم لا ينجيه إلا الاعتراف والتوبة، فاعرف أشباه الأحبار والرهبان الذين ساروا بكتمان الكتاب وتحريفه فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين، **ثم أعرف أشباههم من هذه الأمة الذين أقاموا حروف الكتاب وحرَّفوا حدوده** فهم مع السادة والكبرة فإذا تفرقت قادة الأهواء كانوا مع أكثرهم دنيا وذلك مبلغهم من العلم، لا يزالون كذلك في طبع وطمع، لا يزال يسمع صوت إبليس على ألسنتهم بباطل كثير، يصبر منهم العلماء على الأذى و التعنيف ويعيبون على العلماء بالتكليف والعلماء في أنفسهم خانة إن كتموا النصيحة إن رأوا تائها ضالا لا يهدونه أو ميتا لا يحيونه، فبئس ما يصنعون لان الله تبارك وتعالى أخذ عليهم الميثاق في الكتاب أن يأمروا بالمعروف وبما أمروا به وان ينهوا عما نهوا عنه وأن يتعاونوا على البر

والتقوى ولا يتعاونوا على الاثم والعدوان، فالعلماء من الجهال في جهد وجهاد إن وعظت قالوا: طغت وإن علموا الحق الذي تركوا قالوا: خالفت وإن اعتزلوهم قالوا: فارقت وإن قالوا: هاتوا برهانكم على ما تحدثون قالوا: نافقت وإن أطاعوهم قالوا: عصيت الله ﷻ فهلك جهال فيما لا يعلمون، أميون فيما يتلون يصدقون بالكتاب عند التعريف ويكذبون به عند التحريف، فلا ينكرون، أولئك أشباه الأحبار والرهبان قادة في الهوى، سادة في الردى وآخرون منهم جلوس بين الضلالة والهدى لا يعرفون إحدى الطائفتين من الأخرى، يقولون ما كان الناس يعرفون هذا ولا يدرون ما هو وصدقوا تركهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) على البيضاء ليلها من نهارها، لم يظهر فيهم بدعة ولم يبدل فيهم سنة لا خلاف عندهم ولا اختلاف فلما غشى الناس ظلمة خطاياهم، صاروا إمامين داع إلى الله تبارك وتعالى وداع إلى النار فعند ذلك نطق الشيطان فعلا صوته على لسان أوليائه و كثر خيله ورجله وشارك في المال والولد من أشركه فعمل بالبدعة وترك الكتاب والسنة ونطق أولياء الله بالحجة وأخذوا بالكتاب والحكمة فتفرق من ذلك اليوم أهل الحق وأهل الباطل وتخاذل أهل الهدى وتعاون أهل الضلالة حتى كانت الجماعة مع فلان وأشباهه فاعرف هذا الصنف وصنف

آخر فأبصرهم رأي العين نجباء وألزمهم حتى ترد أهلك، فإن الخاسرين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة ألا ذلك هو الخسران المبين.

إلى ههنا رواية الحسين وفي رواية محمد بن يحيى زيادة: لهم علم بالطريق فإن كان دونهم بلاء فلا تنظر إليهم فإن كان دونهم عسف من أهل العسف وخسف ودونهم بلايا تنقضي، ثم تصير إلى رخاء ثم اعلم أن إخوان الثقة ذخائر بعضهم لبعض **ولولا أن تذهب بك الظنون عني لجليت لك عن أشياء من الحق غطيتها ولنشرت لك أشياء من الحق كتمتها ولكني أتقيك وأستبقيك** وليس الحليم الذي لا يتقي أحدا في مكان التقوى والحلم لباس العالم فلا تعرين منه والسلام][١].

ووجه الدلالة من هذه الرواية هو أن الأمة قد أقامت حروف القرآن أي حفظت حروف القرآن وألفاظه، وتلاعبت فقط في تفسير معانيه، أي أن التحريف الواقع في القرآن معنوي وليس لفظي، وإليك بعض أقوال علمائهم الذين استدلوا بهذه الرواية على نفي التحريف اللفظي وكما يلي:

١ ـ يقول آيتهم وعلامتهم مسلم الحلي: [ومن ذلك:

(١) كتاب الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني، (٨/٥٢ ـ ٥٦).

ما يروى من مكاتبة أبي جعفر الباقر (عليه السلام) لسعد الخير ـ كما في المنقول عن روضة الكافي ـ فقد ورد فيها: "وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده" فهذه الرواية صريحة صراحة لا تقبل التأويل، أن القرآن لم تحرف حروفه، يعني لم يزد ولم ينقص من سوره وآياته شئ، وإنما حرفت حدوده ـ يعني لم يعمل بمضامينه وما فيه من أحكام ـ][1].

٢ ـ يقول محقق كتاب الكافي علي أكبر غفاري: [وأحسن الوجوه في التأويل أن مرادهم (عليهم السلام) بالتحريف والتغيير والحذف إنما هو من حيث المعنى دون اللفظ ومما يدل على ذلك ما يأتي في كتاب الروضة ما رواه الكليني باسناده إلى الباقر (عليه السلام) أنه كتب إلى سعد الخير كتابا أوصاه بتقوى الله إلى أن قال: "وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه ـ الحديث ـ][2].

---

(١) كتاب القرآن والعقيدة، لعلامتهم مسلم الحلي، ص ٨٣.

(٢) كتاب الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني، (٦٣١/٢) هامش رقم (٣).

المناقشة:

إن الكلام حول هذه الرواية سيكون من جهة السند والمتن وكما يلي:

أولاً: مناقشة السند

إن هذه الرواية وردت بسندين وكما يلي:

١ ـ محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عمه حمزة بن بزيع.

٢ ـ الحسين بن محمد الأشعري، عن أحمد بن محمد بن عبدالله، عن يزيد بن عبدالله، عمن حدثه.

مناقشة السند الأول:

إن مدار السند يدور حول الراوي حمزة بن بزيع، وإليك حكم كل من المجلسي والخوئي على هذه الرواية وكما يلي:

١ ـ موقف المجلسي من الرواية:

قال المجلسي عن الرواية: [**السند الأول: صحيح على الظاهر**، لتوثيق العلامة لحمزة بن بزيع، وإن كان ما يظن أن يكون مأخذه ضعيفا، لكن في رواية حمزة عن

أبي جعفر الثاني عليه السلام إشكال، لأن الشيخ في الرجال عده من رجال الرضا عليه السلام، ولم يذكر روايته عن الجواد عليه السلام، وروى الكشي ما يدل على أنه لم يدرك زمانه عليه السلام حيث قال: ذكر بين يدي الرضا حمزة بن بزيع فترحم عليه، فقيل له: كان يقول بموسى فترحم عليه ساعة الخبر، فيحتمل أن يكون أبو جعفر هو الأول عليه السلام ففي هذا السند أيضاً إرسال و يؤيده ما رواه المفيد (ره) في كتاب الاختصاص بإسناده عن أبي حمزة الثمالي قال: دخل سعد بن عبدالملك ـ و كان أبو جعفر عليه السلام يسميه سعد الخير][1].

بالرغم من أن المجلسي حكم بصحة هذا السند حيث قال "**صحيح على الظاهر**" إلا أنه استدرك بوجود إرسال في هذا الحديث لأن أبا جعفر الوارد بالحديث إن كان المقصود به محمد الباقر[2] فإن حمزة بن بزيع لم

---

(١) كتاب مرآة العقول، لعلامتهم محمد باقر المجلسي، (١٢٢/٢٥ ـ ١٢٣).

(٢) والصحيح الراجح أن المراد بأبي جعفر في الرواية هو محمد الباقر نظراً لإطلاقه وعدم تقييده بالثاني كما قال علامتهم محمد العاملي في كتابه (مدارك الأحكام) (٤٧٩/٨ ـ ٤٨٠): [وإذ أطلق أبو جعفر عليه السلام، فالمراد به الباقر عليه السلام، وإذا قيد بأبي جعفر الثاني: فالمراد به الجواد عليه السلام]، وهو الذي رجحه المجلسي أيضاً في آخر تعليقه على السند، وهو الذي ذهب =

يدركه لأن الشيخ الطوسي عده من رجال الإمام الرضا، وإن كان المقصود بأبي جعفر هو محمد بن علي الجواد فإن حمزة لم يدركه لأنه مات في حياة أبيه الإمام الرضا.

أي في الحالين أن حمزة بن بزيع لم يدرك الباقر ولا الجواد وبالتالي فإن في الحديث إرسال قطعاً وإليك بيانه للاحتمالين لما هو مراد من أبي جعفر: [لكن في رواية حمزة عن أبي جعفر الثاني عليه السلام إشكال، لأن الشيخ في الرجال عده من رجال الرضا عليه السلام، ولم يذكر روايته عن الجواد عليه السلام ... فيحتمل أن يكون أبو جعفر هو الأول عليه السلام ففي هذا السند أيضاً إرسال].

وبما أن في الحديث إرسال قطعاً فيصبح الحديث ضعيف نظراً لما هو معلوم من ضعف الحديث المرسل لجهالة الواسطة بين الراوي والإمام، ليسقط الحديث عن الاعتبار والاحتجاج به في المقام.

٢ ـ موقف أبي القاسم الخوئي من السند الأول:

يمكن تليخص تضعيف الخوئي لهذا السند بما يلي:

١ ـ بعد أن ذكر الخوئي كل ما ورد من ترجمة عن

= إليه الخوئي عندما استشهد بتلك الرواية في كتابه (البيان في تفسير القرآن) ص ١٩٨، ٢٢٩.

حمزة بن بزيع جزم بعد وثاقته حيث قال: [فالمتحصل مما ذكرناه أن الرجل واقفي لم يوثق][١].

٢ ـ لم يكتفِ بتضعيف حمزة بن بزيع بل صرح بضعف سند الرواية حيث قال: [والسند الثاني ضعيف بحمزة بن بزيع][٢].

٣ ـ بيَّن علة الإرسال في الحديث بما يبين ضعفه حيث قال: [على أن أبا جعفر المذكور في الرواية إن أريد به الجواد عليه السلام، فالظاهر أن حمزة بن بزيع لم يدركه، فإنه مات في زمن الرضا عليه السلام، وإن أريد به الباقر عليه السلام فالرواية مرسلة لا محالة، وعلى كلا التقديرين لا يمكن الاستدلال بها][٣].

وبهذا يتبين لنا ضعف السند الأول للحديث لضعف حمزة بن بزيع ولما فيه من الإرسال.

مناقشة السند الثاني:

إن المتأمل في السند الثاني سيجزم بضعفه من أول

(١) كتاب معجم رجال الحديث، لآيتهم العظمى أبي القاسم الخوئي، (٧/٢٩٧).
(٢) المصدر السابق، (٩/١٠١).
(٣) المصدر السابق، (٩/١٠١ ـ ١٠٢).

وهلة نظراً للإرسال الذي فيه من خلال قوله "**عمن حدثه**"، ومع ذلك فقد حكم الخوئي بضعفه وفصَّل بوجه الضعف وكأنه ظلماتٌ بعضها فوق بعض وإليك نص كلامه: [فإن المكاتبة الاولى مروية بسندين: **أحدهما ضعيف بالإرسال وبأحمد بن محمد بن عبدالله، ويزيد بن عبدالله، فإنهما مجهولان**][(١)].

❋ ❋ ❋

وهكذا سقطت الرواية عن الاحتجاج نظراً لضعف الطريقين الواردة بهما[(٢)]، ومن ثم لا ينبغي لمن يتبع الموازين العلمية ـ في قبول الرواية وردها ـ أن يركن إلى مثل هذه الرواية ليثبت بها حكماً شرعياً فضلاً عن قضية عقائدية خطيرة، لا سيما مع معارضتها للكثير من الروايات التي أثبتت تحريف القرآن ونقصه.

ثانياً: مناقشة المتن

بعد أن أبطلنا الاحتجاج بالرواية نظراً لضعف سندها، سنتعرض لبعض الفقرات الواردة في متنها من

(١) المصدر السابق، (١٠١/٩).

(٢) ولا يفوتنا الإشارة إلى تضعيف محققهم محمد باقر البهبودي لهذه الرواية في تحقيقه لكتاب الكافي.

باب النافلة والتطوع[1]، وإليكم أهم الملاحظات حول المتن:

الملاحظة الأولى:

إن عبارة "**مِنْ**" الواردة في لفظ الحديث وتحديداً بالعبارة المحتج بها على نفي التحريف بقوله: "وكان **مِنْ** نبذهم الكتاب" هي للتبعيض لأنها في مقام سرد بعض أنواع التحريف الواقع من قبل علماء أهل الكتاب، ومن ثم لا يفهم منها النفي لسائر أنواع التحريف الأخرى كالتحريف اللفظي، والذي يحتم علينا حملها على التبعيض عدة قرائن منها:

القرينة الأولى:

الذي يؤيد أنها في مقام سرد بعض أنواع التحريف وليس حصرها ونفي ما عداها هو تكرار العبارة المحتج بها في موضعين هما:

أ ـ قال في الموضع المحتج به: [**وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرَّفوا حدوده** فهم يروونه ولا يرعونه].

---

(١) لأن ضعف سندها وحده كافٍ في طرحها وبطلان الاحتجاج بها، وما زاد على ذلك فهو من باب التطوع والزيادة في تفنيد الاحتجاج بها.

ب ـ قال بعد هذا الموضع مكرراً نفس العبارة بقوله: [**وكان من نبذهم الكتاب** أن ولوه الذين لا يعلمون].

فتكرار العبارة يؤكد أنه في مقام بيان بعض صور نبذهم للكتاب وليس حصرها ونفي ما عداها، ومن ثم لا يوجد فيها نفي قاطع لباقي أنواع التحريف التي قاموا بها والتي من أبرزها التحريف اللفظي الذي فعلوه، بل غاية ما فيها أنهم قاموا بالتحريف المعنوي في بعض المواضع من كتبهم ولذا تكون الرواية خالية من النفي الصريح للتحريف اللفظي.

القرينة الثانية:

لو أصرَّ معاند وقال بأن الرواية في مقام حصر التحريف بالمذكور فقط ليصل إلى مراده بنفي التحريف اللفظي، فنقول له إن إصرارك هذا يتصادم مع حقيقة ثابتة مسلَّمة عند جميع طوائف المسلمين وهي أن التحريف الواقع في الكتب السماوية السابقة من قبل الأحبار والرهبان هو تحريف لفظي بالإضافة إلى المعنوي، وعليه فإن حمل العبارة المذكورة: [**وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده** فهم يروونه ولا يرعونه]، على نفي التحريف اللفظي معناه الإقرار بخلو الكتب السماوية السابقة من أي تحريف لفظي لأن هذه العبارة

بعينها وردت بحق الأحبار والرهبان في نفس الرواية بقوله عنهم: [وكل أمة قد رفع الله عنهم علم الكتاب حين نبذوه وولاهم عدوهم حين تولوه **وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده . . .فاعرف أشباه الأحبار والرهبان الذين ساروا بكتمان الكتاب وتحريفه** فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين، **ثم أعرف أشباههم من هذه الأمة الذين أقاموا حروف الكتاب وحرفوا حدوده**]، فصار المعنى وفق فهمهم المطروح أن المتداول بين أيدي اليهود والنصارى هو نفس الكتب المنزلة دون أدنى تحريف في مضامينها ونصوصها، وفي هذا التقرير تزكية عظيمة لعلماء اليهود والنصارى بأمانتهم في حفظ التوراة والإنجيل وبراءة ساحتهم من تهمة التحريف اللفظي، وهو مخالف لما أجمع عليه علماء الإسلام بمن فيهم علماء الإمامية من ارتكابهم للتحريف اللفظي في التوراة والإنجيل.

فهاتان قرينتان توجبان حمل العبارة المذكورة على أن الإمام كان في صدد سرد بعض أنواع التحريف الواقع من قبل الأحبار والرهبان في كتبهم ـ والتي وقعت بعينها في هذه الأمة من قبل بعض ساستها على ما تزعمه الرواية ـ ومن ثم فإن الاستدلال بها على نفي التحريف اللفظي غير تام ولا محكم.

الملاحظة الثانية:

إن محدثهم ومحققهم يوسف البحراني أثبت عدم دلالة الخبر على نفي التحريف اللفظي عن القرآن، وذلك في معرض بيانه للمعنى المراد منه حيث قال: [وأما حديث (الكافي) الذي أورده، فالظاهر أن معناه إنما هو أن العامة أقاموا حروفه ـ يعني بقراءتهم له بالأصوات الحسنة والألحان المستحسنة، والمحافظة على الآداب المذكورة في علم القراءة، والمستحبات والواجبات المصطلح عليها بينهم، والمداومة على ختمه، وحرَّفوا حدوده بتفسيرهم له بآرائهم وعقولهم من غير استناد في معرفة أحكامه وحلاله وحرامه إلى أهل الذكر المأمور بالرجوع إليهم في ذلك. هذا هو الظاهر من الخبر المذكور، وعليه فلا دلالة له على ما ادعاه][١].

الملاحظة الثالثة:

لقد وردت عبارة مهمة جدا وهي زيادة في السند الأول دون الثاني ـ والذي يرى المجلسي صحته ظاهراً ـ تثبت أن الإمام كان في حال التقية والحذر من الكشف عن كل ما يعتقده من الحق بل أعرض عن التصريح

---

(١) كتاب الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية، لمحققهم يوسف البحراني، (٦٩/٤).

ببعض عقائده واكتفى بذكر بعضها، وهي التي قال فيها: [إلى ههنا رواية الحسين **وفي رواية محمد بن يحيى زيادة**: لهم علم بالطريق فإن كان دونهم بلاء فلا تنظر إليهم فإن كان دونهم عسف من أهل العسف وخسف ودونهم بلايا تنقضي، ثم تصير إلى رخاء ثم اعلم أن إخوان الثقة ذخائر بعضهم لبعض **ولولا أن تذهب بك الظنون عني لجليت لك عن أشياء من الحق غطيتها ولنشرت لك أشياء من الحق كتمتها ولكني أتقيك وأستبقيك** وليس الحليم الذي لا يتقي أحدا في مكان التقوى والحلم لباس العالم فلا تعرين منه والسلام].

وقد علّق علامتهم محمد باقر المجلسي عن قول الإمام بالتقية من المدعو سعد الخير، فقال: [أي يصير ظنك السيء بي سبباً لانحرافك عني، وعدم إصغائك إلى بعد ذلك، وكأنه عليه السلام كان يعلم أنه لا يقبل صريح الحق دفعة، فأراد أن يُقَرِبَهُ من الحق شيئاً فشيئاً لئلا ينفر عن الحق وأهله][1].

فتأمل وفقك الله تعالى ونوَّر بصيرتك كيف اعترف الإمام بأنه في مقام التقية والحذر من التصريح بكل معتقداته حتى لا ينفر منه سعد الخير ويسئ الظن به

(١) كتاب مرآة العقول، لعلامتهم محمد باقر المجلسي، (١٢٢/٢٥).

ويترك متابعته، لا سيما وأن سعد الخير الذي كتب له الباقر هذه الرسالة كان أموياً فخرج عنهم وتابع الباقر على معتقده كما يترجمون له.

وعليه فحتى لو سَلِمَ سند الرواية من الضعف ـ وهو أمر مستحيل ـ وسلمت دلالة المتن على نفي التحريف اللفظي، فلا شك بخروجه من الإمام مخرج التقية لأنه يخاطب به شخصاً أموياً أظهر متابعتهم ومن ثم لم يصرح له بكل ما يعتقده من حقائق بما فيها عقيدته بوقوع التحريف اللفظي في القرآن والذي يؤكد أن الباقر كان في مقام التقية في هذه الرواية بالإضافة إلى العبارة التي ذكرناها آنفاً عدة شواهد منها:

الشاهد الأول:

إن ما يؤكد كون الباقر في مقام التقية ـ بعدم إظهاره لكل ما يعتقده ـ هو كنايته عن رمز الضلالة الذي التفَّ الناس حوله إذ عبَّر عنه بقوله: [وتعاون أهل الضلالة حتى كانت الجماعة مع **فلان**] وهو ما كشفه لنا علامتهم المجلسي حين نزع دثار التقية الذي كان يلبسه الإمام في هذه الرواية من خلال تعليقه على هذه العبارة بقوله: [قوله: "**مع فلان**" يعني أبا بكر][1]، أي أن

(١) كتاب مرآة العقول، لعلامتهم محمد باقر المجلسي، (١٢١/٢٥).

الباقر تجنب التصريح بكون أبي بكر إمام الضلالة مكتفياً بالتكنية عنه بفلان كيلا ينفر منه سعد الخير الذي كان يراه صدِّيق هذه الأمة وصاحب النبي ﷺ في الغار وخليفته بحق.

الشاهد الثاني:

إن الذي يؤكد كون الباقر في مقام التقية هو ورود رواية صحيحة السند عنه تثبت أن عقيدته هي وقوع التحريف اللفظي في القرآن وذلك من خلال طعنه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩﴾ [النِّساء: ٥٩] عن طريق التشكيك بصورتها المثبتة في مصاحف المسلمين والطعن بصحتها، مصرحاً بتعرضها للتحريف والإسقاط، وإليكم نص الرواية التي أوردها الكليني في الكافي[(١)]:

[علي بن إبراهيم، عن أبيه عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية قال: تلا أبو جعفر (عليه السلام) ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النِّساء: ٥٩] **فإن خفتم تنازعا في الأمر فارجعوه إلى الله وإلى الرسول**

---

(١) كتاب الكافي، لثقتهم محمد بن يعقوب الكليني، (٨/ ١٨٤ ـ ١٨٥) رقم الحديث (٢١٢).

وإلى أولي الأمر منكم، ثم قال: كيف يأمر بطاعتهم ويرخص في منازعتهم إنما قال ذلك للمأمورين الذين قيل لهم: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النِّساء: ٥٩]][(١)].

ولو تأمل المنصف في هذين الشاهدين لوجدهما يورثان الجزم بممارسة الباقر للتقية في هذه الرواية بأجلى صورها.

الملاحظة الرابعة:

إن الرواية تضمنت عبارات تتصادم مع عقيدتهم بعصمة الأنبياء، والمتمثلة بإثبات صدور المعصية من نبي الله يونس عليه السلام حتى تسببت بحبسه في بطن الحوت[(٢)]، وهو إشكال كبير يتصادم مع ثوابتهم وهو لازم لهم حتى لو حملوا المعصية على خلاف الأولى، لأن النتيجة واحدة وهي ثبوت النقص والمخالفة من الأنبياء لأوامر الله تعالى مما أدى إلى حبسه في بطن

---

(١) علَّق علامتهم محمد باقر المجلسي في كتابه (مرآة العقول) (٧٧/٢٦) على هذه الرواية بقوله: [**وظاهر كثير من الأخبار أن قوله: "وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ" كان مثبتاً هيهنا فأسقط**].

(٢) وهي قول الإمام في الحديث: [إن نبيا من الأنبياء كان يستكمل الطاعة، ثم يعصي الله تبارك وتعالى في الباب الواحد فخرج به من الجنة وينبذ به في بطن الحوت، ثم لا ينجيه إلا الاعتراف والتوبة].

الحوت، ولم يرفع عنه ذاك الجزاء والضيق حتى أعلن توبته واعترف بأنه كان من الظالمين، وهو ما يتنافى مع التنزيه الذي يلهج به الشيعة ليلاً ونهاراً.

وهذه نكارة في المتن تخالف عقيدتهم بعصمة الأنبياء، ومن ثم يتوجب عليهم ردُّ الرواية وعدم الركون إليها والاستدلال بها على أمر عقائدي في غاية الخطورة والأهمية.

❁ ❁ ❁

وهكذا سقطت الرواية الثانية عن الاعتبار لضعف سندها ونكارة متنها وتضمنها للتقية بكتمان الإمام فيها لحقيقة معتقده ومن ثم لا يصح الاستدلال بها في المقام.

❁ ❁ ❁

وبهذا نصل إلى ختام هذه الدراسة التي سلطت الضوء فيها على أبرز روايتين يحتج بهما علماء الشيعة على نفي تحريف القرآن، واللتان لم تخضعا ـ بحسب علمي القاصر ـ للدراسة والتحليل من قبل علماء الشيعة والسنة على السواء.

وهو ما قمت به هنا بفضل الله تعالى ومَنِّه وكرمه والتي أسفرت عن سقوط الروايتين عن الاعتبار وعدم صحة الاستدلال بهما على نفي تحريف القرآن فضلاً عن

معارضتهما للأخبار المستفيضة والمتواترة المصرحة بالتحريف، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.




الفهرس

❁ ❁ ❁